

٢٢٨٤، ١٢ - ٨/٨/١٩٨٨، ص ٢٥). وكرر الملك الاردني العرض نفسه في قمة الجزائر (١٩٨٨/٦/٧). وردت م.ت.ف. على عرض الملك، في أثناء قمة الجزائر، بطرح خيارين: اما الوفد الفلسطيني المستقل، أو الوفد العربي المشترك\*.

وعندما أدركت الحكومة الاردنية «أن الشعب الفلسطيني كله، وليس فقط قيادة منظمة التحرير، يتطلع الى هوية وطنية مستقلة... أدركت... ان عليها أن تتحرك لأبناء الشعب الفلسطيني فرصة التعبير عن اشواقهم وتطلعاتهم الوطنية... ولكي يصل العاهل الاردني الى قرار نهائي، جمع شخصيات رئيسة تمثل 'المطبخ السياسي الاردني'، وهي: زيد الرفاعي، رئيس الوزراء؛ مروان القاسم، رئيس الديوان الملكي؛ عدنان أبو عودة، وزير البلاط؛ زيد بن شاكر، القائد العام للقوات المسلحة؛ وطاهر المصري، وزير الخارجية؛... [و] ذلك قبل بضعة أشهر. وفي حينه، اتخذ القرار الاولي باعلان الانفصال بين ضفتي النهر المقدس» (المستقبل، العدد ٥٩٨، ٨/٦/١٩٨٨، ص ١٥ - ١٦).

وتمهيداً لاعلان القرار، قام الملك حسين بحملة سياسية خلال شهر رمضان الماضي، على شكل مآذب افطار «خطط لها بعناية، وتجوّل في المدن الاردنية المختلفة، وخاطب جماهيره بأسلوب عاطفي، شارحاً لمواطنيه سلسلة الخلافات والشكوك التي نشأت على مدى ٢٠ سنة بين الاردن ومنظمة التحرير» (المصدر نفسه). وتشاور الملك، في هذا الشأن، مع الحكومة البريطانية؛ فقد قال مسؤول بريطاني: «في ٨/٨/١٩٨٨، ان الحكومة [البريطانية] كانت تنتظر في أية لحظة اعلان الملك حسين عن خطوته الاخيرة 'فك الارتباط القانوني والاداري' عن الضفة الغربية المحتلة... [حيث] بحث هذه الخطوة في اجتماعين عقدهما حسين مع رئيسة الحكومة البريطانية، مارغريت تاتشر، قبل، وبعد، قمة الجزائر» (مصطفى كركوتي، السفير، ٨/٤/١٩٨٨، ص ١١). وأكد المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٨/١/١٩٨٨، «أن خطوة الملك الاردني ليست حركة بعيدة عن تفاهم

الانتفاضة، حيث تحولت الى حركة ليس ضد اسرائيل فقط، وانما الى حركة تناهض النفوذ والوجود الاردني في الضفة» (خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩)؛ ولذا «كان العامل المحرك... هو أن العاهل الاردني يريد الخلاص من 'وجع الرأس' المتمثل في شكوك منظمة التحرير... وبالمقابل، كان هناك 'وجع رأس' لدى الجانب الفلسطيني... [فقد] كانت هناك، دائماً، أسباب فلسطينية للاعتقاد بأن الاردن هو الصوت الذي تريد واشنطن وتل - أبيب أن تسمعه نيابة عن الشعب الفلسطيني... وظل هذا الحوار الاخرس، أحياناً، والعالي الصوت، أحياناً أخرى، دائراً بين الاردن ومنظمة التحرير منذ قمة الرباط، العام ١٩٧٤، والى أن جاءت الانتفاضة العام ١٩٨٧ لتقلب الموازين السائدة، وتعيد رسم [خارطة] المواقف والمعطيات السياسية في المنطقة» (المستقبل، العدد ٥٩٨، ٨/٦/١٩٨٨، ص ١٥). وقال وزير الاعلام الاردني، د.هاني الخصاونة: «لقد تبين لنا، كحكومة أردنية، ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية استطاعت أن تذكي روح الانتماء الوطني الفلسطيني... ومن هنا جاءت استجابة الحكومة الاردنية لمطلب م.ت.ف... وهو المطلب الذي [اقرتاه] قمتا الرباط العام ١٩٧٤ وقاس العام ١٩٨٤» (يوسف الريماوي، الدستور، لندن، العدد ٥٤٥، ٨/٨/١٩٨٨، ص ١٨ - ١٩). وقد ظل ملك الاردن الى ما قبل قراراته الاخيرة يطرح واحداً من خيارين، عبّر عنهما في دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، التي عقدت في عمان؛ «فقد اقترح في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤... ايجاد صيغة تعاون أردنية - فلسطينية، حين قال... ان الموقف الدولي عموماً يرى أنه يمكن استرجاع الارض المحتلة من خلال صيغة أردنية - فلسطينية، ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للتوصل الى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة. وإذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار، فنحن مستعدون للسير معاً... والخروج للعالم بمبادرة مشتركة... أما اذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها، فنقول لكم على بركة الله، ولكم منا الدعم والتأييد، وسيظل القرار، أولاً وآخراً، محل احترامنا ايأ كان، لأنه صادر عن مجلسكم الموقر، الممثل للشعب الفلسطيني» (الصياد، بيروت، العدد

\* شؤون فلسطينية، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢١.